جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابل / كلية الادارة والاقتصاد

قسم علوم المالية والمصرفية

دور البنك المركزي في تحديد سعر الصرف وانعكاساته على الاقتصاد العراقي للمدة(2003-2020)

بحث مقدم من الطالبة :

اسيل علاء محمد

الى مجلس قسم العلوم المالية والمصرفية / جامعة بابل

كجزء من نيل شهادة البكالوريوس

بإشراف : الدكتور اسعد منشد

1444 هـ

2023

بسم الله الرحمن الرحيم

{وَّإِنمَا يَخْشَى اللَّهَ مِن عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ}

صدق الله العظيم

سورة فاطر (الآية 28)

الاهداء

قال تعالى { قُلِ اعْمَلوا فَسَيَرَى الله عَمُلكَم ورسُولَهٌ والَمُؤمْنَون}

الهي لا يطيب الليل الا بشكرك ولا يطيب النهار الا بطاعتك و لا تطيب اللحظات الا بذكرك و لا تطيب الاخرة الا بعفوك ولا تطيب الجنة الا برؤيتك الله ﷻ.

الى من بلغ الرسالة وادى الامانة ونصح الامة نبي رحمة و نور العالمين سيدنا محمد (صل الله عليه والهِ وسلم) الى ملاكي في الحياة معنى الحب والحنان وبسمة الحياة وسر الوجود (امي الحنونة) .

الى سندي وقوتي وملاذي بعد الله (ابي الغالي) الى من اثروا على نفسهم الي من اظهروا لي ما هو اجمل من الحياة الى من يجري حبهم في عروقي (اخواتي) .

الشكر والتقدير

الشكر والحمد , جل في علاه فـ اليه ينسب الفضل كله في الكمال والكمال يبقى الى الله وحده هذا العمل .

وبعد الحمد لله اتوجه الى الدكتور(اسعد منشد) بالشكر والتقدير الذي لن تفيه اي كلمة بحقه , فلولا مثابرته ودعمه المستمر لإتمام هذا العمل .

وبعدها الشكر الموصول لكل اساتذتي واستاذاتي الذين تعلمت على ايديهم في كل مراحلي الدراسية حتى تشرفت بوقوفي بفضل حضرتكم اليوم .

والشكر الى اهلي وكل اصدقائي المقربين المخلصين وشكر خاص لأمي ونصفي الثاني التي كانت سندي بكل خطوة .

دعوات صادقة بالتوفيق والسداد .

قائمة المحتويات

الرقم	الموضوع	رقم الصفحة
1	الآية القرآنية	أ
2	الاهداء	ب
3	الشكر والتقدير	ت
4	قائمة المحتويات	ث
5	الجداول	ج
6	المستخلص	1
7	المقدمة	2
8	المبحث الاول	4_ 3
9	المبحث الثاني	22 _ 5
10	المبحث الثالث	26 _ 23
11	الاستنتاجات والتوصيات	27
12	المصادر	30 _ 28

الجداول

الرقم	الموضوع	رقم الصفحة
1	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة للمدة (2003-2016)مع معدلات النمو السنوي في العراق مليون دينار	24 _ 25
2	سعر صرف الرسمي والموازي	26

المستخلص

يهدف البحث الى تسليط الضوء على نشأة البنوك المركزية ومفهوم ووظائف سعر الصرف فضلا عن العوامل المؤثرة عليه ومن ثم معرفة حجم اثر تغيرات سعر الصرف على اقتصاد العراق ، اظهرت نتائج الدراسة ان حجم الاقتصاد له تأثيراً فعليا على سعر الصرف حيث يتصف الاقتصاد العراقي بصغر حجمه مما يؤدي الى اعتماد سعر الصرف الثابت ، و خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات منها يجب وضع استراتيجيات مستقبلية تتضمن تحديد البدائل لنظام سعر الصرف المتبع في الوقت الحاضر وتجنب الانتقال المفاجئ من نظام سعر صرف معين إلى اخر لما لهذا من آثار مباشرة في مجمل النشاطات الاقتصادية فضلا عن المشاكل التي قد ترافق ذلك.

المقدمة

هناك العديد من النظريات التي تناولت موضوع سعر الصرف وكيفية تحديده والعوامل المؤثرة علية وقد مر العراق خلال العقود الماضية بظروف فريدة لم تتعرض لها أية دولة نامية أو حتى متقدمة على مر التاريخ الحديث إذ خرج الاقتصاد العراقي منها بمعدلات مرتفعة من التضخم وعدم استقرار سعر صرف الدينار العراقي وخصوصا بعد عام (2003) وتغيير النظام السياسي في العراق وان هذه الظروف التي مرت بالبلد أدت إلى تفاقم معظم المشاكل الاقتصادية مما دفع البنك المركزي كونه المسؤول الاول على السياسة النقدية والحفاظ على استقرار سعر الصرف الى القيام في عدة خطوات لمعالجة المشاكل التي يعاني منها أصلا الاقتصاد العراقي فضلا عن ظروف العراق وطبيعة اقتصاده يرجع السبب وراء تدخل البنوك في تحديد صرف عملتها إلى أن سعر الصرف هو عملة الدولة مقابل عملة أجنبية أخر ، أي أنه يؤثر على تحديد أسعار السلع والخدمات في الأسواق الدولية وعلى الاقتصاد . ويتدخل البنك المركزي كبائع أو مشتري للعملات الأجنبية بهدف الوصول إلى سعر صرف معين قام بتحديده في وقت مسبق .

وعلى هذا الاساس تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث المبحث الاول يتضمن منهجية البحث أما المبحث الثاني فيتضمن اطار نظري ومفاهيمي يحتوي على تعاريف ووظائف وأدوات البنك المركزي كما تطرق الى موضوع سعر الصرف مفهومه ونظريات و تحديد سعر الصرف في ظل الرقابة على الصرف أما المبحث الثالث يخص الجانب التطبيقي حيث يحتوي تحليل الناتج المحلي الاجمالي من سنة 2003 م الى غاية 2016 م ومن ثم تضمن دور البنك المركزي في تحديد سعر الصرف .

المبحث الأول / منهجية البحث

1- مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في معرفة (دور البنك المركزي في تحديد سعر الصرف واثار تغيرات سعر الصرف على الاقتصاد العراقي لمدة الدراسة).

2- اهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في معرفة دور البنك المركزي وأهميته في انعكاسات سعر الصرف وتحديده ، و تسليط الضوء على سعر الصرف والبنك المركزي في العراق ، و معرفة الدور الفعال لسعر الصرف في الاقتصاد .

3- اهداف البحث :

يهدف البحث الى تسليط الضوء على نشأه البنوك المركزية ومفهوم ووظائف سعر الصرف فضلا عن العوامل المؤثرة عليه من ثم معرفة حجم اثر تغيرات سعر الصرف على الاقتصاد في العراق .

4- فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان للبنك المركزي دور في تحديد سعر الصرف واهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

5- هيكلية البحث :

ينقسم البحث الى ثلاث مباحث هي :

المبحث الاول : منهجية البحث .

المبحث الثاني : البنوك المركزية وسعر الصرف اطار نظري ومفاهيمي .

المبحث الثالث: اثر سعر الصرف على الاقتصاد العراقي وختم البحث في اهم الاستنتاجات والتوصيات .

6- حدود البحث :

الحدود المكانية : العراق .

الحدود الزمانية : 2003-2020 م.

المبحث الثاني / البنوك المركزية وسعر الصرف اطار نظري ومفاهيمي

أولاً : البنوك المركزية نشأتها وتعريفها ووظائفها وأدواتها

1-نشأة ومفهوم البنوك المركزية : يعود تاريخ الصيرفة المركزية الى منتصف القرن السابع عشر اذ نشأة البنوك المركزية اساسا كبنوك تجارية تطورت ورتقت عبر الزمن وكان الهدف منها خدمة المصلحة العامة وليس تحقيق الربح كما في البنوك التجارية .فقط انه لوحظ البنوك في العديد من الدول بدا احد البنوك يتولى تدريجيا مهمة اصدار النقود الورقية بعد ان كان حق اصدارها متروكا لكل المصارف ولذلك سمية هذا المصرف في البداية بنك الاصدار او البنك الوطني .[1]

وبمرور الوقت ارتقت بنوك الاصدار واصبحه تقوم بوظائف اخرى متميزة ومتطورة حتى اصبح مصطلح البنك المركزي شائع الاستعمال .[2]

ويشير التاريخ الاقتصادي الى ان مصرف السويد المركزي هو اول المصارف في العالم وقد انبثق اولا كمصرف خاص تأسس سنة 1656 واصبح مصرفا للدولة عام 1668 لتمويل خزانة الملك وتنظيم عملية اصدار النقد والمحافظة على امكانية تحول النقود الورقية الى الذهب والفضة

2-تعريف البنوك المركزية: ان كلمة بنك اشتقت من المقاعد التي كان يجلس عليها الصرافون في اسواق البندقية وامستردام , اما الاصل اللغوي للبنك يعود الى الكلمة الايطالية (بانكو)

[1] - اسماعيل ، عوض فاضل ، (1990) , النقود والبنوك , وزارة التعليم العالي , جامعة بغداد . مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر , الموصل .

[2] - عبد المنعم , السيد علي ونزار سعد الدين العيسي , (2004) ، النقود والمصارف والاسواق المالية , دار الحامد للنشر والتوزيع , عمان , ط1 .

ويقصد بها المصطبة التي كان يجلس عليها الصيارفة لتحويل العملة , ثم اصبحت تعني المكان التي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود .[3]

ووضعت تعريفات عديدة للبنك المركزي نظرا للدور المهم الذي ينهض به في الاقتصاد الا ان ما يلاحظ على هذه التعريفات هو ان معظمها في الواقع يعبر عن الوظائف التي تقوم بها هذه المؤسسة . وهي تختلف من وقت لآخر ومن دولة لأخرى وقد ركز بعض الاقتصادين في تعريفة للبنك المركزي هو وظيفة الاصدار النقدي على اعتبار ان الصيرفة المركزية هي نظام مصرفي يتولى فيه بنك واحد الاحتكار الكامل او الجزئي لإصدار الاوراق النقدية , ومن هذا الاحتكار لإصدار الاوراق النقدية اشتقت الوظائف والخصائص الثانوية للبنوك المركزية. [4]

فيما يرى اخرون بانة مؤسسة تنشئها الحكومة وتكون مسؤولة عن مراقبة العرض النقدي وشروط الاتمان والاشراف على النظام المالي وخاصة البنوك التجارية . وبعظهم يجعل الوظيفة الاساسية للبنك المركزي هي ان يقوم بمهمة تنظيم حجم النقود والائتمان في البلد[5].

كما عرف البنك على انه البنك الذي يعمل على استقرار النظام المصرفي من خلال تنظيمه للسياسة النقدية [6].

اما (Eikin & kish) فقد عد ان الوظيفة الاساسية هي ان البنوك المركزية مسؤولة عن تحقيق الاستقرار النقدي ومن ذلك يتضح ان البنك المركزي يمثل الخلية السياسية للجهاز المصرفي في أي نظام اقتصادي , وهو المؤسسة المسؤولة عن التوازن الاقتصادي العام في

[3] - كراجه ، عبد الحليم محمود ، (2000) , محاسبة البنوك, دار صفاء للنشر والتوزيع , عمان , ط1 .
[4] - المخزومي , عبد الواحد ، (1987) ، الصيرفة المركزية , دار الطليعة للطباعة والنشر , ط1 , بيروت .
[5] - عبد الله , هشام ، (2001) , الاقتصاد ، الدار الاهلية للنشر , عمان .
[6] - عجمية ، محمد عزيز , (1968) ، النقود والبنوك , بغداد , مطبعة المعارف , ط2 .

السوق النقدية الى جانب السوق الحقيقية , ونتيجة لتعقيد الواقع الاقتصادي وتشابك متغيراته تعددت وظائف البنوك واصبح لها دور كبير في توجيه عملية التنمية من خلال ضبط كمية النقود المعروضة بما يتلائم وحاجة النشاط الاقتصادي. [7].

2- وظائف البنوك المركزية: ان المتتبع لنشأة البنوك المركزية يلاحظ انها خضعت في تحديد وظائفها ومسؤولياتها لتطور تدريجي اسوة بالتطور الاقتصادي والفكري الذي امتد لمده طويلة من الزمن , فبعد الحرب العالمية الثانية ونظرا لضخامة رؤوس الاموال اللازمة لإعادة بناء الاقتصاديات المدمرة , تطورت اهداف ومهام البنوك المركزية من دور وسيط يتمثل في عملية اصدار النقود وتنظيم اعمال البنوك التجارية الى دور تنموي دعمته الادبيات الاقتصادية آنذاك وخاصة تلك الصادرة من المؤسسات الدولية كالبنك والصندوق الدولي[8].

وبصوره عامه فان اهم الوظائف التي تؤديها البنوك المركزية تتمثل بما يأتي :

أ – اصدار النقود الورقية : المقصود بعملية الاصدار هو تحويل بعض الاصول الحقيقية (نقدية او شبه نقدية) التي يحصل عليها البنك المركزي المتمثلة بالذهب او العملات الاجنبية او الاوراق المالية الى وحدات نقد أي ادوات للتبادل من اهم الدوافع لاحتكار اصدار النقود لدى جهة محددة (البنك المركزي) تتمثل بما يأتي.[9]

[7] - لموسوي ، ضياء مجيد , (1999) ، اقتصاديات اسواق المال , مؤسسة شباب الجامعة , الاسكندرية .
[8] -. حشاد ، نبيل , (1999) ، استقلالية البنوك المركزية بين التايد والمعارضة , اتحاد المصارف العربية , بيروت , لبنان .
[9] - دويدار ، محمد حامد , (1983) ، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي , الاسكندرية .

-إضفاء مزيد من الثقة في قيمة النقود القانونية مما يؤدي الى تحقيق الاستقرار في التعامل والتبادل النقدي والسيطرة على حجم الائتمان في الاقتصاد القومي عن طريق التحكم بإصدار الاوراق النقدية بحسب الحاجة الى زيادة هذا الحجم او نقصانه .

ب-ايجاد نوع من التماثل والتجانس لما يصدر من اوراق نقدية داخل الدولة الواحدة .

ج - البنك المركزي صيرفي الحكومة ومستشارها المالي: تأتي هذه الوظيفة انطلاقا من مهمة البنك المركزي الاول هي وظيفة الاصدار النقدي ومن ابرز المهام التي يؤديها البنك المركزي للحكومة ادارة وتنظيم حسابات المؤسسات والمشاريع الحكومية والاحتفاظ بالودائع التابعة لهذه المؤسسات[10].

1. تقديم قروض استثنائية في اوقات الحروب والازمات .
2. يقوم البنك المركزي بتنفيذ السياسة النقدية التي تتبناها الدولة وتقديم المشورة للحكومة في رسم السياسة المالية والاقتصادية للدولة .
3. يوكل الى البنك المركزي من قبل الدولة القيام بالرقابة على الصرف الاجنبي والتحويل الخارجي .
4. امداد الحكومة باحتياجاتها من العملة الاجنبية .

د - البنك المركزي بنك البنوك : ان البنك المركزي يقوم بالنسبة للبنوك التجارية بنفس المهام التي تؤديها البنوك التجارية في تعاملها مع الافراد والمؤسسات فمثلا يقوم البنك التجاري بمنح

[10] - القيسي ، فوزي , (1964) ، النظرية النقدية , مطابع دار التضامن , بغداد .

القروض والاحتفاظ بودائع الافراد كذلك يقوم البنك المركزي بمنح القروض للبنوك ولاكن عند الحاجة في اثناء الازمات[11].

هـ- أدارة الاحتياطيات النقدية والأجنبية للدولة :يعهد الى البنوك المركزية الاحتفاظ باحتياطيات البلد من الأرصدة النقدية الاجنبية وادارة القروض الخارجية نيابة عن الدولة . وتتمثل هذه الاحتياطيات الذهب والعملات الاجنبية القابلة للتحويل الى عملات اخرى كذلك حقوق السحب الخاصة وان من دواعي احتفاظ البنوك المركزية بتلك الاحتياطيات هو لاستخدامها كغطاء او مقابل للأوراق النقدية المحلية فظلا عن ان هذه الاحتياطيات تمثل قوه شرائية دولية ودعامة اساسية للقيمة الخارجية للعملة المحلية في حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات[12]

3 – أدوات البنوك المركزية: لكي تؤدي البنوك المركزية وظائفها تستخدم من الوسائل النوعية والكمية او العامة والهدف منها التأثير في حجم كلفة الائتمان المصرفي وان استخدام هذه الوسائل ينعكس على عرض النقد وعلى حجم السيولة المحلية وبالتالي يستطيع البنك المركزي من التأثير بطريقة توسعية او انكماشية حسب متطلبات الوضع الاقتصادي الراهن.

أ – الأدوات والوسائل الكمية

اولا _ سعر الخصم : هو السعر او الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي من البنوك التجارية عندما تقوم الأخيرة بإعادة خصم الاوراق المالية والتجارية والعائدة لها لدى البنك المركزي للحصول على قروض جديده او اضافية وبالتالي زيادة مقدراتها في منح الائتمان

[11] - عبد الرحمن ، يسري احمد , (1979) ، اقتصاديات البنوك , دار الجامعة المصرية , الاسكندرية .

[12] - السيد علي ، عبد المنعم , (1986) ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مطبعة الديواني , بغداد ، الجزء الاول , ط2 .

وتعد هذه الاداة من اقدم الادوات التي استخدمه من قبل البنك المركزي في الرقابة على الائتمان وكان بنك انكلترا اول من استخدمها في عام 1839 ثم طورت كوسيلة للسيطرة على الائتمان في عام 1847 , وفي فرنسا عام 1857 وفي الولايات المتحدة عام 1913[13].

ثانيا _ عمليات السوق المفتوحة : من الوسائل المهمة التي يستعملها البنك المركزي , وان تسميتها بالسوق المفتوحة ناشئة من انها ليست مقصوره على صنف معين من العملاء فيجوز لكل فرد الدخول فيها وان يكون طرفا في التعامل مع البنك المركزي عنده بيعه او شرائه السندات الحكومية , واستعملت هذه الوسيلة في انكلترا كوسيلة اضافية تدعيمية مع سعر الخصم عام 1931 وبمرور الزمن اصبحت تستعمل اداة مستقلة . ويدخل البنك المركزي في السوق كبائع او مشتري للأوراق المالية وخاصة السندات الحكومية بهدف التأثير في حجم السيولة لدى المصارف التجارية وفي قدرتها الائتمانية انسجاما مع الواقع الاقتصادي للبلد.

ثالثا – تغير نسبة الاحتياطي القانوني :تمثل نسبة معينة من الودائع الاجمالية تحتفظ بها المصارف التجارية لدى البنك المركزي وتحدد هذه النسبة من قبل البنك المركزي ويقوم بتغيرها ارتفاعا او انخفاضا حسب الوضع الاقتصادي الراهن ويستخدم البنك المركزي هذه الاداة في ظروف الازمات فعند ما تظهر في الاقتصاد موجة تضخمية يعمد البنك المركزي الى رفع هذه النسبة وبالتالي يؤثر على حجم الائتمان وخلق النقود , اما في حدوث الركود يتم تخفيض نسبة

[13]. الشمري , ناظم محمود نوري , (1989) ، النقود والمصارف , جامعة الموصل .

الاحتياطي النقدي مما يرفع من مقدرة البنوك التجارية على منح القروض وخلق كمية اضافية من الائتمان بشكل مضاعف . وتعد هذه الاداة اكبر فعالية في اوقات التضخم وذلك لأنه تأثيرها على النقود يكون بشكل مباشر ولا يرتبط بقرار البنوك التجارية كما هو الحال بالنسبة لسياسة سعر الخصم , وان استخدام هذه الاداة لا يحتاج الى اسواق مالية متطورة ولا يعتمد على قرارات الجمهور في بيع وشراء الاوراق المالية كما هو الحال لعمليات السوق المفتوحة الا انه يعاب على هذه الوسيلة كونها تعامل البنوك التجارية معاملة واحده بغض النظر عن امتلاكها فائض نقدي او لا كذلك ان تغير هذه النسبة باستمرار قد يربك عمل البنوك وقابلياتها على الاقراض .

ب : الرقابة النوعية على الائتمان المصرفي: يقصد بها الرقابة على الاتجاهات التي توزع فيها المصارف التجارية القروض والاستثمارات المختلفة والهدف من ذلك هو توجيه الائتمان نحو بعض القطاعات التي تمتاز بأهمية استراتيجية معينة او وفق التوسع غير المرغوب في قطاعات اخرى من خلال استعمال اسعار فائدة تمييزية كتسهيل شروط حصول المشاريع الصناعية الانتاجية على القروض بالقياس الى القروض الممنوحة لاستثمارات العقارات او شراء السندات لأغراض المضاربة وهذا بدوره يؤدي الى توجيه النقد الى قنوات جديده تكفل تحسين الوضع الاقتصادي ورفع معدلات النمو في الناتج القومي للبلد.

واهم الادوات التي يستخدمها البنك المركزي هي :

1. ترشيد الائتمان .
2. التأثير المباشر .

3. الاقناع الادبي

ثانيا: سعر الصرف النظريات ومفاهيم وطرق تحديده :

1 –مفهوم سعر الصرف تستخدم النقود في المعاملات الاقتصادية الدولية لنفس الاعتبار الذي تستعمل من أجله في المعاملات الداخلية. لكن استعمال النقود في أسعار الصرف الأجنبي في غاية الأهمية في العلاقات الاقتصادية الدولية متعددة الاطراف وسعر الصرف" هذا هو عبارة عن سعر عملة معينة بأخرى أو هو نسبة مبادلة بين عملتين ومثال على ذلك ([14]) كما يمكن تعريفه على انه العملية التي يتم بمقتضاها استبدال العملة المحلية بعملات أجنبية(15)، ويطلق على هذه العملية (بالصرف الأجنبي) أو (التمويل الخارجي) وظهر سعر الصرف عند قيام التجارة والتبادل والاستثمار وانتقال رؤوس الأموال بين الدول مما دعا إلى ظهور عملة دولية أخرى غير العملة المحلية ،وهذا يتطلب إيجاد علاقة مشتركة بين هاتين العملتين وعليه فان سعر الصرف الأجنبي وهو سعر عملة ما مقوم في شكل عملة دولة أخرى . (16)

فضلا عن إن سعر الصرف هو السعر الذي يتم بموجبه استبدال العملة المحلية بالعملة الأجنبية أي سعر يتم من خلاله تحويل العملة المحلية إلى العملة الأجنبية بغرض تسهيل عملية التبادل التجاري الدولي وبعبارة أكثر تحديدا يمكن القول بأن سعر الصرف بالنسبة لعملة دولة ما هو الى عدد الوحدات من العملة المحلية التي تعادل وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي تعادل وحدة واحدة من العملة المحلية(17)

---

[16]-د.امين كنونه ,الاقتصاد الدولي ,مطبعة الجامعة, بغداد الطبعة الأولى ,324.

17- فليح حسن خلف ، التمويل الدولي ، ط1 ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2004 ، ص57 .

[16] زينب حسين عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية ،دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية،1998, ص 11.

[17] موسى سعيد مطر وآخرون ، التمويل الدولي ، الطبعة الأولى ،دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان , الأردن،2008 ،ص 43 .

فيمكن من خلال سعر الصرف معرفة سعر السلعة المحلية بالعملة الأجنبية وبالعكس، فضلا عن معرفة التكاليف المترتبة على إنتاج هذه السلعة نظرا" لان سعر الصرف يشمل عملتين إحداهما تمثل سلعة، والأخرى تمثل نقد لشراء هذه السلعة، وهناك طريقتان للنظر أي العملتين تمثل سلعة وأيهما تمثل نقدا"، فالطريقة الأولى ترى إن العملة الأجنبية هي السلعة وتقاس الوحدة الواحدة منها بالعملة المحلية وتسمى هذه الطريقة بالطريقة المباشرة أما الطريقة الثانية ترى إن العملة المحلية هي السلعة والعملة الأجنبية هي النقد الذي يقيس قيمة هذه السلعة ، وتسمى هذه الطريقة غير المباشرة (18) . وينظر لسعر الصرف على انه المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والاستيرادات إذ تعد أسعار الصرف أداة ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي ، هذا من جانب ومن جانب آخر إن استيراد السلع من إحدى البلاد الأجنبية يزيد من الطلب على عملة هذا البلد الأجنبي ، وان تصدير السلع للبلد الأجنبي يزيد من عرض عملة هذا البلد الأجنبي في السوق الوطنية أو بعبارة أخرى فان الاستيرادات تزيد من الطلب على العملات الأجنبية وتزيد من عرض العملة الوطنية في الأسواق العالمية ، بينما الصادرات تزيد من الطلب الأجنبي على العملة الوطنية وتزيد من عرض العملات الأجنبية في السوق الوطنية (19).

2 : أهمية سعر الصرف : يعد سعر الصرف من أهم الأسعار التي تمارس تأثيراً كبيراً على مجمل المتغيرات الاقتصادية فمن خلالهِ يتم تقييم السلع والخدمات المحلية من قبل المستثمرين،

---

(18) عبد الحسين الغالبي، سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه وإدارته في ظل الصدمات النقدية والحقيقية مع إشارة خاصة للعراق ،أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، 2002، ص 5 .

(19) ثريا عبد الرحيم الخزرجي، سمير فخري، أهمية أسعار الصرف ودورها في تجاوز بعض الأزمات الاقتصادية– العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الحادي عشر، العدد السابع والثلاثون، بغداد، 2005، ص2.

والتجار الأجانب، وهو يُعبر عن معادلة جميع الأصول المالية، والنقدية، والحقيقية فيما بين الدول. وأن استقراره يعكس الاستقرار الاقتصادي للبلد (20) .

ويتميز سعر الصرف على إنهُ أداة ربط بين قيمة السلع والأصول في الأسواق المحلية ونظيرها في الأسواق الخارجية (العالمية)، وفي ظل اقتصاد السوق وحديه تدفق رأس المال ، فأن سعر الصرف مهم في الربط بين سوق الأصول المالية المحلية وأسواق الأصول المالية العالمية لأنهُ يلعب دوراً في توجيه الاستثمار في أصول محلية أو خارجية ويلعب سعر الصرف دوراً في تخصيص الموارد المحلية(21).

ولاشك أن هناك أهمية وترابطا وثيق بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، حيث أن العلاقات التجارية الدولية للبلد والتي يتضمنها ميزان المدفوعات تستدعي الحاجة إلى استخدام سعر الصرف في هذهِ العلاقات ويتم بموجب الأخير تحويل العملة المحلية إلى عملة أو مجموعة من العملات الأجنبية ألأخرى تبعاً لمتطلبات هذهِ الحاجة وإمكانات تلبيتها(22).أي تقتضي هذهِ المعاملات التي تتم مع العالم الخارجي التعرف على مقدار العملة الأجنبية إزاء الوحدة الواحدة من العملة المحلية (الوطنية) وتكمن أهمية سعر الصرف من خلال الوظائف العديدة التي سيقوم بها سعر الصرف وهي:-

20- عماد محمد علي العاني ، سياسة سعر صرف الدينار العراقي في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة ، الجزء الأول ، بحث مقدم إلى مكتب الأستشارات ، كلية الإدارة والاقتصاد ، بغداد ، 2005 ، ص 33.

21- علي توفيق الصادق ، وآخرون, أساسيات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية ، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل ، صندوق النقد العربي، أبو ظبي ،عدد 3،سبتمبر ، 1997، ص 5 - 6.

22- إحسان حبيب منصور، تحديد سعر الصرف المناسب في أقل البلدان نمواً، صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، مجلد 24، عدد 2, واشنطن، 1984، ص 18.

– الوظيفة القياسية: حيث يمثل حلقة الوصل بين الأسعار العالمية من جهة ،والأسعار المحلية من جهة أخرى . ويعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية مع أسعار السوق العالمية

–الوظيفة التطويرية: يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة ،كما يعمل على الاستغناء عن فروع صناعية والاستعاضة عنها بالاستيرادات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، كما يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للدول(23) .

–الوظيفة التوزيعية :يمارس سعر الصرف وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي لارتباطه بالتجارة الخارجية من خلال عملية التبادل التجاري بين البلدان ، حيث يتم عن طريق الأسعار وبذلك نستنتج، أن سعر الصرف هو أداة ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي . ويبين القدرة الشرائية للعملة المحلية بالخارج وحتى في داخل الاقتصاد ، وأيضاً تكمن أهمية سعر الصرف في أنهُ ذو وظيفة قياسية وتطويرية وتوزيعية .

3–نظريات سعر الصرف: لقد قدم الفكر الاقتصادي عدة محاولات لتفسير العوامل التي تقف وراء تحديد سعر الصرف عند مستوى معين فمنها رجع أسباب سعر الصرف إلى العوامل الحقيقية منها عزلها إلى العوامل النقدية ومنها من ربط بين الاثنين وسنحاول فيما يلي التعرف إلى ابرز نظرتين جاءت لتوضيح مقومات المستوى الأولي لسعر الصرف.

23 - أمين رشيد كنونه ، الاقتصاد الدولي ، مصدر سبق ذكره ، ص 205 - 206 .

أولا نظرية تكافؤ(تعادل) القوة الشرائية purchasing power parity :

أول من تقدم بهذه النظرية هو الاقتصادي السويدي كوستاف كاسل (G.Cassel) في عشرينات القرن العشرين ولا تزال هذه النظرية تحظى حتى يومنا هذا بقبول واسع لدى الاقتصاديين في تفسير حركات سعر الصرف خاصة في فترات الاضطراب الاقتصادي المصحوب بظهور حالات التضخم المفرط وقد تم اللجوء إليها لتفسير أخفاق بلدان العالم في العودة إلى تعادلات العملات بعد الحرب العالمية والعودة الفاشلة إلى نظام قاعدة الذهب في تلك الفترة .[24]

فكرة النظرية

تقوم هذه النظرية على فكرة أساسها وجود علاقة بين مستوى الأسعار المحلية وأسعار صرف العملة بحيث أن حركة سعر الصرف تعبر عن ما يحدث من تغير في الأسعار المحلية بالنسبة للأسعار العالمية (أو بالنسبة لأسعار دولة أخرى) على سبيل المثال لو آن الليرة السورية لها القدرة الشرائية على شراء مجموعه من السلع ،وكان الدينار العراقي له القدرة الشرائية على شراء ضعف كمية هذه السلع فهذا يعني إن قيمة الدينار العراقي أي أن سعر الصرف =2 ليرة. (1)

تقييم النظرية :

بالرغم من القبول التي حظيت به هذه النظرية خاصة في تفسيرها لفشل العودة إلى نظام قاعدة الذهب على أساس تعادلات لا تعكس ما حدث من تغيير في مستويات الأسعار في البلدان المختلفة بعد الحرب إلا أنها تعرضت إلى انتقادات كثيرة منها:

24--paul A.Samuelson &William D.Nordhaus –economics -11th Edition .McGraw hill1981.p.875

1-أن هذه النظرة اقرب إلى البديهية لأنها عبارة عن تعبير رياضي عن قانون السعر الواحد الذي يضمن تحقق لكل سعر واحد لكل السلع أذا ما أزيلت كل الحواجز أمام الأسواق .[25]

2 -هذه النظرية لم تفسر عوامل تحديد مستوى سعر الصرف في سنة الأساس وإنما تأخذه كأمر معطى كما مر معنا .

3-أن هذه النظرية تركز على العوامل النقدية في تحديد سعر الصرف في حين إن هناك عوامل حقيقية وبنيوية تقف وراء حركة أسعار الصرف مثل حركة رؤوس الأموال ووضع الميزان التجاري ونسب التبادل التجاري .....الخ .

4- إن التغير في مستوى الدخل القومي قد يؤثر في سعر الصرف دون إن تتغير الأسعار محلياً أو على الأقل دون إن تتغير الأسعار بالنسبة نفسها ، كارتفاع حجم الدخل القومي في الدولة معينة يؤدي إلى زيادة الطلب عامة والطلب على السلع الخارجية خاصة وبعبارة أخرى زيادة الاستيرادات دون إن يصاحب ذلك الصادرات .

5- تؤثر نفقات النقل على عملية تعادل القوى الشرائية محلياً وخارجياً فعلى سبيل المثال إذا تم التعبير عن الدينار الأردني بالدولارات الأمريكية فانه لا يشتري الحجم نفسه من السلع في أمريكيا ، فالمعلوم إن هناك اختلافاً في الأسعار بين الدولتين نتيجة نفقات النقل والرسوم الكمركية .

6- تهمل النظرية تأثير حركات رؤوس الأموال على مستوى سعر الصرف وكل الإشكال تلك الحركات مديونية خارجية ، أو المعونات المالية على أسعار الصرف كتأثير العرض والطلب على العملات المختلفة .

[25] العيساوي , عبد الكريم جابر شنجار, التمويل الدولي (مدخل حديث) الطبعة الاولى , مؤسسة النبراس للطباعة والنشر والتوزيع , العراق النجف الاشرف , 2008 . ص278 ,279

7- تنص النظرية على ان التغير في سعر الصرف ينجم فقط عن التغير في القوى الشرائية للنقود ، وتهمل العوامل الأخرى مثل التغير في أذواق المستهلكين وظهور سلع بديلة ربما يكون لها تأثير في تحديد سعر الصرف ولكن بالرغم من كل الانتقادات ان النظرية تعادل القوى الشرائية لا تخلو من فائدة حقيقية قد لاتصل إلى درجة الاعتماد عليها في حساب سعر الصرف ، ولكنها قدمت الكثير من تفسير التقلبات في أسعار الصرف منذ الحرب العالمية الأولى وحتى عام 1944 عندما انشأ صندوق النقد الدولي .

ثانيا نظرية ميزان المدفوعات :

إن سعر الصرف يمثل وجها أخر لميزان المدفوعات وبالتالي فان وضع ميزان المدفوعات وما يتضمنه من عمليات دائنة ومدينة هو الذي يحدد سعر الصرف العملة فميزان المدفوعات الذي يتجه نحو تحسن وضعه من حيث الدائنة تجاه العالم يميل سعر صرف عملته نحو الارتفاع تجاه العملات الأخرى والعكس يحصل في حالة العجز وهناك مدخلين لامتصاص الفائض والعجز في ميزان المدفوعات هما مدخل لامتصاص العجز والفائض في ظل سعر الصرف الثابت والمدخل الثاني هو في ظل سعر الصرف المرن .

بالرغم من ارتفاع قيمة العملة الوطنية امام الدولار الى ان حجم الصادرات شهد عدم استقرار واضح بسبب تغيرات اسعار النفط العالمية واعتماد العراق على مورد واحد هو النفط الى ان ثبات سعر الصرف مع ارتفاع حجم صادرات النفط قد انعكس في زيادة الاستيرادات بشكل كبير ويمكن تأشير

بعض أسباب انخفاض قيمة الدينار العراقي والتي ترجع في معظمها إلى أسباب غير اقتصادية وكما يأتي [26]

أ–قيام البنك المركزي بتمويل العجز المستمر في الميزانية الحكومية بإصدار نقدي جديد مما أدى إلى زيادة كبيرة في عرض النقد.

ب– عدم قدرة البنك المركزي على تلبية احتياجات المواطنين بصورة تامة من العملات الأجنبية ويمكن أن يعزى ذلك للأسباب الآتية :

1– استقرار الطلب على سلع الحاجات الأساسية ، إذ إن تلك الحاجات مزودة عن طريق برنامج النفط مقابل الغذاء التي كانت بكمية تسد حاجة الأسرة العراقية لأشهر قادمة على اقل تقدير .

2– لم يكن الطلب على الدولار في هذه المرحلة شديداً وذلك لقيام سلطات التحالف بتغطية كثير من مصروفاتها بالدولار محلياً بما فيها صرف الرواتب كمساعدات طارئة [(27)] .

إضافة إلى ذلك هناك عوامل عديدة أسهمت في تحسن واستقرار سعر الصرف منها صدور قانون البنك المركزي رقم 56 لسنة 2004 وما أتاحه من تحقيق الاستقلالية التامة للبنك في رسم وتنفيذ سياسته النقدية و لجؤه إلى اعتماد الوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية ومن أبرزها قيام البنك بتنظيم مزاد للدولار بهدف تحقيق ثبات وتحسن في سعر الصرف للدينار العراقي تجاه الدولار إلى جانب قيامه بإصدار عملة عراقية جديدة بديلاً عن العملة القديمة أعطت البنك المركزي إمكانية للسيطرة التامة لعملية الإصدار والحد من عمليات التزوير للعملة التي كانت تترك آثارا سلبية على قيمة الدينار.

26- صلاح الدين مهدي موسى , اثر تقلبات سعر الصرف في تجارة البلدان النامية الخارجية مع الإشارة إلى العراق , أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد , جامعة بغداد , 1989 , ص 282 -291

(27)البنك المركزي العراقي ،التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2003 ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث,2004 .ص6-8

وبذلك أصبح هناك سياسة للبنك المركزي أكثر وضوحاً أتاحت له التمتع باستقلالية جيدة لاستقرار سعر صرف الدينار العراقي ومتابعة تحركاته وجعلها ضمن حدود معينة من خلال المزادات العملة الأجنبية التي اعتمدت منذ (4 / 10 / 2004) ، وقد أسهم هذا المزاد في تحقيق الأهداف المطلوبة منه بنسبة جيدة لكونه احد الوسائل غير المباشرة التي اعتمدها البنك في رسم وتنفيذ سياسته النقدية الجديدة إذ انخفض سعر الصرف من(2000) دينار لكل دولار عام 2003 إلى حدود (1172) دينار لكل دولار في نهاية عام 2008 , وهو من الإجراءات المؤقتة التي يستخدمها البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية والسيطرة على الاستقرار في سعر صرف الدينار فضلاً عن انه أدى ذلك إلى اختفاء السوق الموازية .

4-تحديد سعر الصرف في ظل الرقابة على الصرف:عندما تقوم إحدى الدول بتطبيق نظام الرقابة على النقد تأخذ في الحسبان تحديد سعر صرف موحد يطبق على معاملاتها كافة مع مختلف دول العالم وقد تطبق سياسة أسعار الصرف التمييزية سواء للعملات أو للمعاملات ويمكن التفرقة بين سعر الصرف الموحد وأسعار الصرف المتعددة من خلال الآتي[28]

أولاً: سعر الصرف الموحد

هناك سعر صرف موحد للبنك المركزي معتمداً في ذلك على الاسترشاد بقوى العرض والطلب دون التقيد بهما وأن هذا السعر لا يعبر عن حقيقة السعر في ضوء الظروف الاقتصادية للدولة، بل غالباً ما تتجه السلطات النقدية إلى تحديده بالزيادة عن السعر الحقيقي الذي يمكن أن يحدده السوق من أجل تحقيق أهداف معينة ويطبق هذا السعر على المعاملات كافة ويحدد مقابل كافة العملات الأجنبية الأخرى ويعاب على نظام السعر الموحد عدم إمكانية استخدامه في التمييز بين مجموعات السلع المصدرة والمستوردة وهي غالباً ما تستهدفها الرقابة على النقد الأجنبي. وفيما يتعلق بالاتفاقيات الثنائية للدفع عادة ما نجد أن الدولتين يتفقان على ضمان سعر الصرف أو ما يسمى بضمان الذهب وذلك لحماية كل طرف من الخسائر التي يمكن أن تحدث نتيجة تغير سعر الصرف خلال مدة الاتفاق بين تلك الدولتين إذ يتم تعديل رصيد حساب الدولة الدائنة بزيادته

[28] -محمد عبد العزيز عجمية وصبحي تادرس قريصة، مصدر سابق ذكره، ص427-430.

بنفس نسبة الانخفاض الذي حدث في سعر تعادل عملة الدولة المدينة في حالة ما إذا كان الحساب يسوى بعملتها.

ثانياً: أسعار الصرف المتعددة

يتم تحديد سعر واحد للعملة الوطنية تجاه كل عملة مع اختلاف العلاقة بين قيمة كل عملة أجنبية مقومة بالعملة الوطنية عن العلاقة المباشرة بين أسعار تعادل هذه العملات والعملة الوطنية أو ما يسمى بعدم انتظام أسعار الصرف المشتقة وتستخدم الدولة أسلوب أسعار الصرف المتعددة للعملة وذلك بتحديد أسعار الصرف للعملة مع إحداث فرق كبير بين أسعار الشراء والبيع يزيد عن نسبة الـ (2%) التي حددتها اتفاقية إنشاء صندوق النقد الدولي للعملات العاجلة [1].[29] وتشترط هذه الأسعار (أسعار الصرف المتعددة) أن تزيد من الفرق عن النسبة المذكورة وإلا عدّ السعر المحدد سعراً واحداً لا تمييز فيه وتستخدم هذه الأسعار للحد من تزايد قيمة الإستيرادات الإجمالية باستمرار، ولحصول الدولة على جزء من الأرباح التي يحصل عليها المستوردين الأفراد وتجدر الإشارة إلى اتجاه كثير من الدول منذ منتصف الثمانينات إلى الإقلال من تطبيق سياسة أسعار الصرف المتعددة وقد أرجع بعض الخبراء ذلك إلى أن صادرات هذه الدول معظمها من الموارد الأولية أو السلع الزراعية التي تتحدد أسعارها وفقاً لظروف العرض والطلب العالمي عليها ومن ثم لا تساهم سياسة أسعار الصرف المتعددة كثيراً في زيادة صادرات هذه الدول عالمياً حيث أن عرض هذه المنتجات لا يستجيب بالزيادة لتغيرات الطلب العالمي في الأجل القصير كما أنه غالباً ما يزيد التدخل الحكومي في الدول النامية وتسيطر الدول على التجارة الخارجية وتقوم بتحديد أسعار صادراتها بما يتفق مع ظروف السوق العالمي وهذا بدوره يقلل من أهمية وفاعلية سياسة تعدد أسعار الصرف، وبل أنه يمكن أن يترتب على تطبيق هذه السياسة في الدول النامية الحد من توجيه رأس المال إلى الاستثمار في الصناعات التصديرية في الأجل الطويل بسبب انخفاض أرباح المستوردين. فضلاً عن ذلك أن التغيرات الاقتصادية العالمية التي حدثت منذ بداية التسعينيات أدت إلى تقلص دور الرقابة على الصرف حيث اتجهت معظم الدول إلى تحرير اقتصادياتها وتحرير سعر الصرف في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي التي تطبقها تحت إشراف ودعم صندوق النقد الدولي بما في ذلك دول أوربا الشرقية والجمهوريات المعروفة بالكومنولث التي

---

[29] - حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهران الشرق، الطبعة الثانية، 1999، ص137-138.

انفصلت عن الاتحاد السوفيتي السابق واتجهت إلى الانضمام إلى البنك الدولي وإلى صندوق النقد الدولي لإصلاح هياكلها النقدية.

وخلاصة القول فإن تغيرات سعر الصرف سواء كانت الدولة تطبق نظام سعر الصرف الموحد أو أسعار صرف متعددة فإنها سوف تؤثر وبصورة كبيرة في كل من ميزان المدفوعات والموازنة العامة.

تحديد سعر الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف الأجنبي : يتفق نظام الرقابة على الصرف مع كل من نظام أسعار الصرف الثابتة (قاعدة الذهب) وأسعار الصرف الحرة أو المرنة في تحديد سعر الصرف، غير أن أوجه الخلاف تنحصر في الكيفية التي يتحقق بها التوازن في ظل هذه الأنظمة الثلاثة [30(1)]. ففي ظل نظام سعر الصرف الثابت يتحقق التوازن بين العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي على أساس ثبات أسعار الصرف وضمان حرية العملات بين بعضها البعض وهنا تقف السلطات النقدية على استعداد دائم لتدعيم سعر الصرف الثابت للعملة عن طريق بيع وشراء الذهب مع الاعتراف بحرية تصديره واستيراده بلا قيد أو شرط ولا يختلف نظام سعر الصرف الحر عن نظام سعر الصرف الثابت من ناحية تحويل العملات بين بعضها البعض دون قيد، لكن وجه الخلاف بين هذين النظامين ينحصر في أن السلطات النقدية تترك أمر تحديد سعر الصرف عادة لقوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي. أما بالنسبة لنظام الرقابة على الصرف حيث لا تترك أمر تحديد سعر الصرف لقوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي وإنما تلجأ السلطات النقدية إلى التدخل الإداري المباشر بحيث تحل اللوائح والتصاريح والقوانين محل قوى السوق في تحديد الصرف الأجنبي بحيث تساوي الكمية المطلوبة من الصرف مع الكمية المعروضة منه عند سعر الصرف الذي تختاره السلطات النقدية والذي تعتقد أنه يخدم تحقيق الأهداف المرجوة من الرقابة على الصرف إذ أن إتباع الدولة لنظام الرقابة على الصرف الأجنبي من خلال الإشراف الإداري المباشر على عمليات الصرف الأجنبي من شأنه أن يؤدي إلى ظهور السوق السوداء. وهذا السوق قد يتبالغ في تحديد سعر الصرف إلى الارتفاع عن السعر الرسمي ويكون هذا الفرق هو عبارة عن التأمين ضد المخاطرة التي يتعامل بها الأفراد في السوق السوداء.

---

[30] -سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 2000، ص205-207.

المبحث الثالث / دور البنك المركزي في تحديد سعر الصرف :

قبل معرفة كيفية تحديد سعر الصرف من قبل البنك المركزي لابد معرفة تطورات الاقتصاد العراقي وفقا لما يأتي:

اولا –تحليل الناتج المحلي الإجمالي للمدة(2003–2016)

يلاحظ من خلال الجدول (1) ان الناتج المحلي الإجمالي شهد انخفاضا كبيراً بالأسعار الجارية والثابتة عام 2003 اذا انخفض من (4122927) مليون دينار عام 2002 إلى (2958788.6) عام 2003 وبمعدل نمو سالب (–27.9%)بالأسعار الجارية ومن (104917973)إلى (66335848)بالأسعار الثابتة وبمعدل نمو سالب (–36.8%) نتيجة لحرب الخليج الثالثة والعمليات العسكرية وما تولد عنها من دمار وتخريب للبنية التحتية للعراق، وتوقف تصدير النفط خلال هذا العام لعدم استقرار الأوضاع السياسية للبلد، أما للعام 2004 شهد الناتج المحلي الإجمالي تحسنا ملحوظا اذ بلغ (53235358.7) مليون دينار بالأسعار الجارية وبمعدل نمو إيجابي (79.9) وبلغ (101845262.4)مليون دينار بالأسعار الثابتة وبمعدل نمو (53.4) واستمر النمو الإيجابي للناتج المحلي بالأسعار الجارية خلال المدة(2005–2008)بمعدلات نمو (38.1% ، 30% ، 16.6% ، 34.1%) على التوالي ، وانخفض الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية إلى(130642187.0) مليون دينار بمقدار نمو سالب بلغ (16.2%) نتيجة للتراجع بأسعار النفط العالمية على اثر تداعيات الأزمة المالية العالمية التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية مؤدية إلى تراجع مختلف الأنشطة الاقتصادية،(15) واخذ الناتج المحلي بالأسعار الجارية بالنمو بمعدلات طفيفة خلال المدة –2013– 2010 مسجلا اعلى معدل نمو عام 2011 بقيمة (39.1%) ثم انخفض الناتج في عام 2014

وبمعدل نمو سالب (-3.9%) عن عام 2013 إذ وصف عام 2014 الأسوأ في التاريخ الاقتصادي العراقي لأنه شهد عدم إقرار الموازنة الاتحادية إضافة إلى تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى مستويات غير مسبوقة إذ وصل سعر البرميل إلى دون 50 دولار،(16) واستمر الانخفاض في الناتج للأعوام (2015،2016) بمعدلات نمو ذات قيم سالبة (-5.4%، -21.9%) على التوالي.

جدول (1) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة للمدة (2003-2016)مع معدلات النمو السنوي في العراق مليون دينار

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	معدل النمو	النتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة100=2007	معدل النمو %
2003	29585788.6	27.9-	66335848	36.8-
2004	53235358.7	79.9	101845262.4	53.4
2005	73533598.6	38.1	103551403.4	1.7
2006	95587954.8	30	109389941.3	5.6
2007	111455813	16.6	111455813.4	1.9
2008	157026061.6	34.1	120626517.1	7.5
2009	130642187.0	16.2-	124702847.9	4.1
2010	162064565.5	24.1	132687028.6	6.5
2011	217327107.4	39.1	142700217.0	7.5
2012	254225490.7	17	162587533.1	13.9
2013	273587529.2	6.6	174990175.0	7.6

2014	266420384.5	3.9-	175335399.6	0.1
2015	207876191.8	(21.9)	182331154.1	3.9
2016	196536350.8	(5.4)	193744445.6	6.2

- المصدر : سوسن الجبوري ، قاسم صكبان ، (2020) مجلة أهل البيت عليهم السلام ، العدد27 ، ص 254 و ص 255 و ص 256
- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء الأبحاث ، أعداد سنوية متفرقة ، للسنوات (2016 – 2003)

ثانيا –دور البنك المركزي في تحديد سعر الصرف: تلعب البنوك المركزية دورًا جوهريًا في تحقيق الاستقرار في سوق الصرف الأجنبي وذلك في حالة عدم ترك سعر الصرف لقوى العرض والطلب تؤثر فيه أي في حالة تثبيت سعر الصرف وليس تعويمه.

يرجع السبب وراء تدخل البنوك في تحديد سعر صرف عملتها إلى أن سعر الصرف هو عملة الدولة مقابل عملة أجنبية أخر، أي أنه يؤثر على تحديد أسعار السلع والخدمات في الأسواق الدولية. ويتدخل البنك المركزي كبائع أو مشتري للعملات الأجنبية بهدف الوصول إلى سعر صرف معين قام بتحديده في وقت مسبق.

فعلى سبيل المثال إذا ارتفع طلب في دولة ما على سلع في دولة أجنبية، بالتالي يزداد الطلب على العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية التي يزداد فيها المعروض وبالتالي تتراجع عملتها مقابل العملة الأجنبية. في هذه الحالة يقوم البنك المركزي للدولة بالتدخل في سوق العملات ويقوم ببيع العملة الأجنبية من الاحتياطي النقدي لديه بهدف إضعاف قيمة العملة الأجنبية ورفع قيمة العملة المحلية من جديد.

أما في حالة ارتفاع أسعار العملة المحلية والتي تؤدي إلى ارتفاع الصادرات تقوم الدولة بالدخول كمشتري للعملة الأجنبية بهدف زيادة معروض العملة المحلية وبالتالي تراجع قيمته إلى المستويات التي تم تحديدها من قبل.

جدول (2) سعر صرف الرسمي والموازي

السنة	سعر الصرف السوق الرسمي	سعر الصرف السوق الموازي	السنة	سعر الصرف السوق الرسمي	سعر الصرف السوق الموازي
2004	1453	1454	2013	1166	1232
2005	1469	1472	2014	1188	1214
2006	1467	1475	2015	1190	1247
2007	1255	1267	2016	1190	1275
2008	1193	1203	2017	1190	1258
2009	1170	1182	2018	1190	1209
2010	1170	1185	2019	1190	1196
2011	1170	1196	2020	1190	1234
2012	1166	1233			

المصدر–البنك المركزي العراقي ،التقرير الاقتصادي السنوي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ،سنوات متفرقة.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً/ الاستنتاجات

1-يتم التوصل إلى نظام الصرف المناسب للعراق من خلال معرفة العوامل المحددة للنظام الصرف في ظل ظروف الاستقرار وهذه العوامل تختلف من حيث تأثيرها في اختيار نوع الصرف الملائم ويكون تأثير المجموعة الأولى للعوامل (التضخم والانفتاح الاقتصادي والتركز السلعي) تشير إلى دعم مرونة سعر الصرف إما المجموعة الثانية من العوامل التي هي (حرية حركة عوامل الإنتاج والتكامل الاقتصادي) تشير إلى دعم ثبات سعر الصرف .

2- يعد الاقتصاد العراقي اقتصاد احادي الجانب ويعتمد بشكل كبير على النفط في صادراته وهذا ما لاحظناه في ارتفاع حجم الاستيرادات بعد زيادة الاسعار وكميات النفط المصدرة .

3- إن حجم الاقتصاد له تأثيراً فعلياً على سعر الصرف حيث يتصف الاقتصاد العراقي بصغر حجمه مما يؤدي الى اعتماد سعر الصرف الثابت.

ثانياً/ التوصيات

1-التأكيد على سياسات اسعار الصرف التي تدعوا الى تحقيق الاستقرار النسبي التي تعد اكثر ملائمة لاقتصاديات دول قيد الدراسة ، التي لا يحتمل المجتمع فيها تقلبات سعر صرف مفرطة ازاء العملات الرئيسة والتي تزيد من تكاليف الانتاج لاسيما اذا كان الاخير يعتمد على مدخلات مستوردة .

2-يجب وضع استراتيجيات مستقبلية تتضمن تحديد البدائل لنظام سعر الصرف المتبع في الوقت الحاضر وتجنب الانتقال المفاجئ من نظام سعر صرف معين إلى اخر لما لهذا من آثار مباشرة، في مجمل النشاطات الاقتصادية فضلا عن المشاكل التي قد ترافق ذلك.

3-يجب عدم النظر إلى تقلبات اسعار الصرف بكونها ظاهرة سلبية يجب تجنبها دوما بل التأكيد على مقارنة العوائد المترتبة على تقلبات اسعار الصرف (إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات وتحقيق ارباح غير متوقعة وإعادة تخصيص الموارد نحو استخدامها البديلة، مع كلفها (تخفيض حجم التبادل التجاري وتخفيض حجم الاستثمارات الاجنبية .

المصادر:

اولاً : الكتب

1_ إحسان حبيب منصور،(1984) تحديد سعر الصرف المناسب في أقل البلدان نمواً، صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، مجلد 24، عدد 2, واشنطن.

2_ اسماعيل ، عوض فاضل ، (1990) , النقود والبنوك , وزارة التعليم العالي , جامعة بغداد . مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر , الموصل .

3_ امين كنونه ,الاقتصاد الدولي ,مطبعة الجامعة, بغداد الطبعة الأولى .

4_ البنك المركزي العراقي ،التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2003 ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.

5_ حشاد ، نبيل , (1999) ، استقلالية البنوك المركزية بين التايد والمعارضة , اتحاد المصارف العربية , بيروت , لبنان .

6_ حمدي عبد العظيم(1999)، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهران الشرق، الطبعة الثانية.

7_ دويدار ، محمد حامد , (1983) ، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي , الاسكندرية .

8_ زينب حسين عوض الله (1998)، العلاقات الاقتصادية الدولية ،دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية.

9_ سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 2000، ص205-207.

10_ السيد علي ، عبد المنعم , (1986) ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مطبعة الديواني , بغداد ، الجزء الاول , ط2 .

11_ الشمري , ناظم محمود نوري , (1989) ، النقود والمصارف , جامعة الموصل .

12_ عبد الرحمن ، يسري احمد , (1979) ، اقتصاديات البنوك , دار الجامعة المصرية , الاسكندرية .

13_ عبد الله , هشام ، (2001) , الاقتصاد ، الدار الاهلية للنشر , عمان .

14_ عبد المنعم , السيد علي ونزار سعد الدين العيسي , (2004) ، النقود والمصارف والاسواق المالية , دار الحامد للنشر والتوزيع , عمان , ط1 .

15_ عجمية ، محمد عزيز , (1968) ، النقود والبنوك , بغداد , مطبعة المعارف , ط2 .

16_ العيساوي , عبد الكريم جابر شنجار, (2008) التمويل الدولي (مدخل حديث) الطبعة الاولى , مؤسسة النبراس للطباعة والنشر والتوزيع , العراق النجف الاشرف .

17_ فليح حسن خلف(2004) ، التمويل الدولي ، ط1 ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان .

18_ القيسي ، فوزي , (1964) ، النظرية النقدية , مطابع دار التضامن , بغداد .

19_ كراجه ، عبد الحليم محمود ، (2000) , محاسبة البنوك, دار صفاء للنشر والتوزيع , عمان , ط1 .

20_ المخزومي , عبد الواحد ، (1987) ، الصيرفة المركزية , دار الطليعة للطباعة والنشر , ط1 , بيروت .

21_ الموسوي ، ضياء مجيد , (1999) ، اقتصاديات اسواق المال , مؤسسة شباب الجامعة , الاسكندرية .

22_ موسى سعيد مطر و شقيري نوري موسى و ياسر المومني ، التمويل الدولي ، الطبعة الأولى ،دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان , الأردن،2008 .

23_ علي توفيق الصادق(1997) ، و محمد حسني ، محمد ، لطيفة ، نبيل عبد الوهاب , أساسيات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية ، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل ، صندوق النقد العربي، أبو ظبي ،عدد 3، سبتمبر.

ثانياً : الاطاريح والرسائل الجامعية

1_ صلاح الدين مهدي موسى , (1989)اثر تقلبات سعر الصرف في تجارة البلدان النامية الخارجية مع الإشارة إلى العراق , أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد , جامعة بغداد.

2_ عبد الحسين الغالبي، (2002)سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه وإدارته في ظل الصدمات النقدية والحقيقية مع إشارة خاصة للعراق ،أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة .

3_ عماد محمد علي العاني ، سياسة سعر صرف الدينار العراقي في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة ، الجزء الأول ، بحث مقدم إلى مكتب الأستشارات ، كلية الإدارة والاقتصاد ، بغداد ، 2005 ، ص 33.

ثالثاً : المجلات

1_ ثريا عبد الرحيم الخزرجى (2005)، سمير فخري، أهمية أسعار الصرف ودورها في تجاوز بعض الأزمات الاقتصادية– العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الحادي عشر، العدد السابع والثلاثون، بغداد،.

2_ سوسن كريم الجبوري ، قاسم صكبان ، (2020) مجلة أهل البيت عليهم السلام ، العدد27 ، ص 254 و ص 255 و ص 256

رابعاً : المصادر الاجنبية

1-paul A.Samuelson &William D.Nordhaus –economics -11th Edition .McGraw hill1981.